

أثر ممارسة إدارة الأرباح على التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة

مؤسسة WOOD GROUP SOMIAS للفترة 2010-2020

The Impact of Earnings Management on the Balance Financial of Economic Institutions : Case Study WOOD GROUP SOMIAS from 2010 to 2020

نصيب رجم¹، بن علي سمية²، بومنقار جيهاد³¹ جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، r_necib@yahoo.fr² جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، benali.soumaya.dz@gmail.com³ جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، djihed.boumenkar@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/24 تاريخ القبول: 2021/10/07 تاريخ النشر: 2021/12/12

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة WOOD GROUP SOMIAS من حيث توازنها المالي للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2020، بالإضافة إلى التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح وأثر هذه الأخيرة على توازنها المالي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن مؤسسة (WGS) متوازنة ماليا خلال طول فترة الدراسة، غير أن هذه النتائج تبقى تحت قيد مدى صدق المعلومات والبيانات المتواجدة على مستوى القوائم المالية، وبالتالي تم التنقيب عن هذه الممارسات وفق نموذج Modified Jones 1995، وأشارت النتائج أن هذه المؤسسة مارست إدارة الأرباح في عدد من السنوات صعودا عن طريق تضخيم الأرباح، ولكن هذا التضخيم في الأرباح لم يؤثر على توازنها المالي بشكل عام، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن هذه مؤسسة (WGS) تمارس إدارة الأرباح بنسب قليلة (ضعيفة).

كلمات مفتاحية: إدارة الأرباح، توازن مالي، نموذج Modified Jones 1995، قوائم مالية، مبادئ محاسبية.

تصنيفات JEL : M40، M42، M49

Abstract:

This study aims at diagnosing the financial position of WOOD GROUP SOMIAS through detecting the practices of its earnings management, in addition to highlighting their impact on the financial balance of its accounts during the period from 2010 to 2020.

As the accuracy of the institution's financial balance depends on the financial reporting credibility, the managerial practices are investigated using the Modified Jones Model 1995. Although the findings show that

(WGS) institution remains financially stable throughout the study period, the results display that the institution is inflating its profits. This increase in profits does not affect its overall financial equilibrium; mainly because the (WGS) institution manages its earnings based on a low profit margin.

Keywords: Earnings Eanagement, Financial Balance, Modified Jones Model 1995, Financial Statements, Accounting Principles.

Jel Classification Codes: M40, M42, M49.

المؤلف المرسل: بن علي سمية، الإيميل: benali.soumaya.dz@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر المحاسبة وسيلة مقارنة (مقاربة) خلال الزمن لكل مؤسسة، وبالتالي لا بد أن تكون ذات موثوقية، لأنها اللغة التي تمكن من الحوار بين مختلف الأطراف ذات المصالح والتعرف على الأهداف المختلفة والمتنوعة، ولكنها قد تكون متحيزة حسب استعمالها أو في استعمالها لتعزيز قرارات ذوي السلطة أو المصلحة أو الإدارة.

يستطيع المحاسب وبناء على رغبة الإدارة أن يتلاعب في القوائم المالية من خلال ما يسمى بممارسات إدارة الأرباح، ففي الآونة الأخيرة شكلت هذه الممارسات محور جدل بين الباحثين باختلاف آرائهم وتوجهاتهم حول مشروعيتها وأخلاقيتها، خاصة منذ الانهيارات المفاجئة لبعض المؤسسات الكبرى في العقد الماضي مثل مؤسسة Enron ومؤسسة Worldcom، وبالتالي اكتسب اهتماما عالميا متزايدا على جميع الأصعدة بسبب ما سببته هذه الانهيارات من زعزعة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية، التي تعتبر المحرك الأول والأساسي الذي يُعتمد عليه في تحديد وتحليل مستوى التوازن المالي للمؤسسة، ومن تم اتخاذ القرارات المناسبة لها.

من خلال ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة بطرح التساؤل الرئيسي التالي:
ما مدى تأثير ممارسة إدارة الأرباح على مستوى التوازن المالي لمؤسسة Wood Group Somias؟

معالجة هذه الإشكالية تطلب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

(1) هل تتمتع مؤسسة (WGS) بمستوى توازن مالي مناسب للإمكانيات الاقتصادية والمالية؟

(2) هل تمارس مؤسسة (WGS) إدارة الأرباح خلال مدة الدراسة؟

(3) هل تؤثر ممارسة إدارة الأرباح من قبل مؤسسة (WGS) على توازنها المالي؟

بناء على التساؤلات المطروحة سابقا، تم وضع الفرضيات التالية:

(1) لا تتمتع مؤسسة (WGS) بمستوى توازن مالي مناسب للإمكانيات الاقتصادية والمالية.

(2) لا تمارس مؤسسة (WGS) إدارة الأرباح خلال مدة الدراسة.

3) لا تؤثر ممارسة إدارة الأرباح من قبل مؤسسة (WGS) على توازنها المالي. ❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها عالجت موضوع يعتبر من أبرز المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين في المجال المحاسبي والمالي، إضافة لدراستها علاقة جديدة في الفكر والأدبيات المحاسبية متمثلة في ممارسة إدارة الأرباح وعلاقتها بالتوازن المالي.

❖ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى إزالة الغموض الذي يكتنف موضوع إدارة الأرباح، وذلك من خلال توضيح الجوانب المتعلقة بها، دراسة دوافعها وكذلك الأساليب التي تنتهجها الإدارة لتجميل قوائمها المالية من أجل إخفاء مستوى أدائها الفعلي، وذلك باستخدام نموذج Modified Jones 1995، بالإضافة إلى دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على التوازن المالي.

❖ منهج الدراسة

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري، إضافة إلى منهج دراسة حالة من خلال دراسة حالة مؤسسة (WGS)، عن طريق استغلال المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة في دراسة توازنها المالي، وكذلك التنقيب عما إذا كانت هذه الأخيرة تمارس إدارة الأرباح.

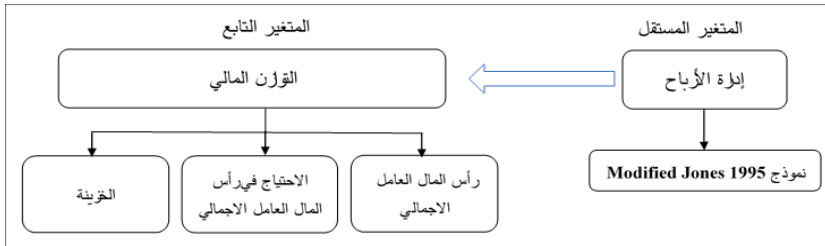
❖ تقسيم الدراسة

قسمت هذه الدراسة لثلاث محاور أساسية، تناول المحور الأول التأصيل النظري لإدارة الأرباح أما المحور الثاني فقد جاء لتوضيح التأصيل النظري لمؤشرات التوازن المالي، وخصص المحور الثالث للدراسة الحالة لمؤسسة الصناعية (WGS).

❖ نموذج الدراسة

استكمالاً لمعالجة الإشكالية وتحقيقاً لأهداف البحث فقد تم بناء نموذج فرضي يعكس مضمون هذه الدراسة:

الشكل 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

2. التأصيل النظري لإدارة الأرباح

صرح رئيس هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) Arthur Levitt في خطابه سنة 1988 أن "إدارة الأرباح واسعة الانتشار" (WWW.SEC.GOV, 2021)، ومن أجل التعرف أكثر على ظاهرة إدارة الأرباح سيتم دراستها من خلال إعطاء مجموعة من التعاريف وتحديد دوافعها والأساليب التي ينتهجها المديرين لممارستها وكذا نماذج التنقيب عن هذه الظاهرة.

1.2 تعريف إدارة الأرباح:

قدم باحثون في مجال الدراسات المحاسبية العديد من التعاريف لإدارة الأرباح، يعتبر تعريف الاقتصادي Shipper من أكثر التعريفات المستشهد بها في الدراسات السابقة، حيث يعرفها على أنها "تدخل مقصود في عملية إعداد التقارير المالية، بقصد الحصول على مكاسب خاصة"

(Imen Mahjoub & Anthony Miloudi, 2015, p. 1)، في حين أن الباحث Scott يرى أنها "اختيار للسياسات المحاسبية أو الإجراءات الملموسة التي تؤثر على الأرباح، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً" (I Putu Edi Darmawan, Ronen & Yaari Sutrisno Tn, & Endang Mardiaty, 2019, p. 9). أما الباحثان Ronen & Yaari فقدا ثلاثة تعاريف: (عباس فاضل علي، 2019)

✓ إدارة الأرباح البيضاء: استخدام المرونة في القوانين والتعليمات لاختيار المعالجات المحاسبية التي ترشد معلومات وقرارات الإدارة الخاصة بالتدفقات النقدية التشغيلية؛

✓ إدارة الأرباح الرمادية: اختيار المعالجات المحاسبية التي تكون انتهازية (تعظيم المنفعة الخاصة للمديرين فقط) أو لتحقيق الكفاءة الاقتصادية؛

✓ إدارة الأرباح السوداء: الممارسة التي تستخدم الخداع لتشويه أو تخفيض شفافية التقارير المالية.

كما يمكن أن ينظر لموضوع إدارة الأرباح من زاويتين مختلفتين: (مجيد عبد الحسين هاتف الميرياني؛ علاء عبد الحسين صالح؛ الهام جعفر حميد الشاوي، 2015، صفحة 14)

- الزاوية الأولى تتمثل في أهمية الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً (GAAP)، وأن أي ممارسة أو تطبيق خلاف ذلك يعد انتهاكاً وتحايل على هذه المبادئ ويدخل في مجال الاحتيال والتلاعب؛

- الزاوية الثانية فهي زاوية المؤيدين لفكرة إدارة الأرباح، حيث يعتقد هؤلاء بأن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات ذكية من قبل المحاسبين وإدارة المؤسسات، تهدف إلى تجميل الدخل والمركز المالي ولا تعد خرقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية.

وعندما تلجأ الإدارة لإدارة الأرباح فإنها تستند للمبررات التالية: (خالد فتحي جابر؛ أسامة وجدي، 2018، صفحة 17)

- ✓ أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري؛
- ✓ أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً (GAAP)؛
- ✓ أنها لا تتجاوز نطاق سلطتها.

الواضح من التعريفات السابقة وجود بعض الاختلافات فيما بينها، فكل باحث له وجهة نظر خاصة به، إلا أنه يمكن اعتبار أن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات إدارية تعتمد على الإدارة للتأثير والتحكم في أرباح المؤسسة، باستخدام وسائل وطرق متعددة، وترتكز في ذلك على استغلال الفجوة والطبيعة المرنة التي تسمح بها المعايير المحاسبية والسلطة التقديرية لبعض عناصر القوائم المالية، للوصول إلى الأرباح التي تعكس رغبة الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي، مما يؤثر على جودة أرباحها وبالتالي على شفافيته ومصداقيته.

2.2 دوافع إدارة الأرباح:

لا شك أن ممارسة الحياة العملية تحركها دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق أهداف معينة، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينطبق على الممارسات التي تقوم بها الإدارة نحو حجم الأرباح المطلوب استهدافها (حوراء عبد الامير أحمد، 2019، صفحة 112)، فحسب الباحثان Healy & Wahlen هناك دافعان لإدارة الأرباح وهما: (جبر إبراهيم الداعور، 2013، صفحة 117)

أ. **الدافع الانتهازي:** وذلك عند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة، ويكون لإدارة الأرباح تأثير جوهري على المركز الحقيقي للمؤسسة؛

ب. **دافع الكفاءة:** يكون الدافع هو الكفاءة في التأثير على مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية عن طريق إظهار الشركة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المؤسسة في سوق التنافس. وهناك دوافع أخرى قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي أو دافع الكفاءة.

3.2 أساليب إدارة الأرباح

هناك العديد من الأساليب التي تستخدمها المؤسسة في إدارة الأرباح نذكر منها:

(الهادي آدم محمد إبراهيم؛ مصطفى هارون؛، 2016، الصفحات 238-240)

أ. **إدارة الاستحقاقات:** تقوم الإدارة بإدارة الأرباح عن طريق إدارة الاستحقاقات ومن أمثلتها:

- ✓ يتطلب احتساب الاهتلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للاهتلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الاهتلاك بنية تضخيم الأرباح؛

- ✓ يجب أن يظهر حساب الزبائن بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة في القيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن تم تضخيم الأرباح؛
- ✓ يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة، أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية؛
- ✓ يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة لتخفيض قيمة المخزون، ومن تم ممارسة إدارة الأرباح.

ب. اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية: عندما يصدر معيار محاسبي جديد، يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبدائية للتطبيق، ومع ذلك عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار من الميعاد المحدد، ويتاح للشركات فرصة القيام بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

ت. التغييرات المحاسبية الاختيارية: وتتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى، مثل التحول من طريق الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) إلى الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO).

4.2 نماذج التنقيب عن إدارة الأرباح

هناك العديد من النماذج والأساليب الإحصائية التي قدمها الأدب المحاسبي لقياس والتنقيب عن ممارسات الإدارة لظاهرة إدارة الأرباح، وقد أشارت العديد من هذه النماذج إلى أهمية استخدام أساس الاستحقاق للتنقيب عن إدارة الأرباح. (بوبكر رزيقات، 2018-2019، صفحة 90)

تعرف المستحقات الكلية على أنها مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط، ويشير كل من الباحثان Ronen & Yaary إلى أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة معينة. (الهادي آدم محمد إبراهيم؛ مصطفى هارون؛، 2016، الصفحات 241-242)

وتتكون المستحقات الكلية من نوعين هما المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية والمعادلة التالية تعبر عن ذلك: (فداوي أمينة، 2013-2014، الصفحات 175-176)

المستحقات الكلية - المستحقات غير الاختيارية + المستحقات

✓ **المستحقات غير الاختيارية (العادية):** هي المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة الحالية، وهي طبيعية بالنسبة للمؤسسة نظراً لمستوى أدائها، استراتيجياتها، الأحداث على مستوى الاقتصاد الكلي والعوامل الاقتصادية الأخرى (خالدي عادل، موسى سعادوي، 2017، صفحة 89)، وبالتالي فهي تمثل ذلك الجزء الذي يصعب على المديرين التأثير فيه.

✓ **المستحقات الاختيارية (غير العادية):** هي المستحقات التي تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات والاختيارات المحاسبية المتاحة، وذلك بهدف تضخيم أو تخفيض أرباح المؤسسة على غير حقيقتها، من هذا نجد أن معظم إدارات المؤسسات تعمل على زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل كحسابات الزبائن والديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزونات مثل مؤونات تدني قيمة المخزون، وذلك من أجل الوصول إلى الربح المستهدف (خالدي عادل، موسى سعادوي، 2017، صفحة 89) وبالتالي تمثل ذلك المجال الذي يتم استغلاله من أجل التلاعب والتأثير في محتوى ومصادقية المعلومات المالية والمحاسبية، كما تمثل مؤشر أساسي يظهر مدى ممارسة مديري المؤسسات لسلوك إدارة الأرباح (فواد صديقي، 2015، صفحة 165).

ويتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين: (فداوي أمينة، 2013-2014، الصفحات 175-176)

الطريقة الأولى: مدخل التدفقات النقدية

وتمثل المستحقات الكلية وفقاً لهذا المنهج الفرق بين النتيجة الصافية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، وذلك وفق المعادلة التالية، حيث:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) في السنة (t)

$NI_{i,t}$: النتيجة الصافية للمؤسسة (i) في السنة (t)

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسسة (i) في السنة (t)

الطريقة الثانية: مدخل الميزانية، ويتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج وفق المعادلة التالية: حيث:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) في السنة (t)

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للمؤسسة (i) في السنة (t)

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في القيم الجاهزة للمؤسسة (i) في السنة (t)

$\Delta CL_{i,t}$: التغيير في الالتزامات المتداولة للمؤسسة (i) في السنة (t)
 $\Delta DCL_{i,t}$: التغيير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة
للمؤسسة (i) في السنة (t)، أو بعبارة أخرى الديون طويلة الأجل التي تصبح واجبة
الاستحقاق في الأجل القصير (السلفات المصرفية)

$DEP_{i,t}$: إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للمؤسسة (i) في السنة (t)
وفي هذا الصدد قدم الفكر المحاسبي مجموعة من الدراسات والنماذج التي تهدف
لقياس مقدار التلاعب في الأرباح المحاسبية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي،
إلا أن اغلب الدراسات توصلت إلى أن نموذجي Jones 1991 و Modified Jones
1995، هما النموذجان الوحيدان اللذان لهما القدرة على التقدير الفعال والموثوق
للمستحقات غير الاختيارية، حيث حسب عدة دراسات أجرت عملية مقارنة بين
نموذجي Jones تبييت أن نموذج Modified Jones 1995 هو الأكثر كفاءة ولذلك فمذ
تلك الفترة حظي هذا الأخير بالقبول العام ولازال إلى غاية الآن نمونجا معتمدا في
كافة الدراسات التي تهدف إلى قياس مدى ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح (فداوي
أمينة، 2013-2014، صفحة 185).

قدم الباحثان Dechow & all سنة 1995 نسخة معدلة لنموذج Jones 1991
نتيجة لبعض الانتقادات الموجهة، وذلك من خلال التصدي لأي تأثيرات ناتجة عن
التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس
المستحقات غير اختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية،
وبالتالي يصاغ نموذج Modified Jones 1995 لحساب المستحقات غير الاختيارية كما
يلي: (خالدي عادل، موسى سعادوي، 2017، صفحة 89)

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1(I/A_{i,t-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3(PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$NDA_{i,t}$: المستحقات غير اختيارية للمؤسسة (i) في السنة (t)
 $A_{i,t-1}$: إجمالي أصول المؤسسة (i) في نهاية السنة (t-1)
 $\Delta REV_{i,t}$: التغيير في رقم الأعمال للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و (t-1)
 $\Delta REC_{i,t}$: التغيير في الذمم المدينة للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و (t-1)
 $PPE_{i,t}$: إجمالي العقارات والممتلكات والألات للمؤسسة (i) في السنة (t)
 $\alpha_1 \alpha_2 \alpha_3$: معاملات النموذج الخاصة بالمؤسسة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات
العينة وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة
 ε_{it} : الخطأ العشوائي (البواقى)، وتمثل جزء من إجمالي المستحقات الذي لم يتم
تفسيره من خلال متغيرات نموذج الانحدار

ورغم ذلك وجهت انتقادات لهذا النموذج وأهم انتقاد وجهه له هو اعتباره أن كل تغيير في رقم الأعمال على الحساب هو نتيجة للتحريف وفي حال ظهور تحريفات على مستوى المبيعات المدفوعة نقداً، فإن نفس الإشكال المطروح في نموذج Jones 1991 سي طرح هنا أيضاً، وذلك بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات غير الاختيارية. (فداوي أمينة، 2013-2014، صفحة 185)

3. التأسيس النظري لمؤشرات التوازن المالي

تنقسم مؤشرات التوازن المالي الوظيفي إلى ثلاث (3) مؤشرات تتمثل في رأس المال العامل الإجمالي، الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة، وسيتم توضيحها بشيء من التفصيل:

1.3 رأس المال العامل الإجمالي:

يعرف رأس المال العامل الإجمالي من أسفل الميزانية عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل ويرمز له بـ NWC (دردوري لحسن، 2014-2015، صفحة 43)، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{Working Capital} = \text{Current Assets} - \text{Current Liabilities}$$

حيث:

Working Capital: رأس المال العامل الإجمالي

Current Assets: الأصول المتداولة

Current Liabilities: الخصوم المتداولة

2.3 الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

يتولد الاحتياج عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية كامل احتياجاتها الدورية بالموارد الدورية المتوفرة لديها، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة لتغطيته بواسطة موارد أخرى تزيد مدتها عن السنة والتي تتمثل في فائض الموارد الدائمة ويرمز بـ RWC (الياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2006، صفحة 84)، ومنه نستنتج القانون التالي:

حيث:

$$\text{Working Capital Requirement} = \text{Current Assets} / \text{Treasury} - \text{Current Liabilities} / \text{Bank advances}$$

Working Capital Requirement : الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

Current Assets / Treasury : الأصول المتداولة ما عدى القيم الجاهزة

Current Liabilities / Bank advances : الخصوم المتداولة ما عدى السلفات

المصرفية

3.3 الخزينة

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية وفق العلاقة التالية: (الياس بن ساسي، يوسف

قريشي، 2006، صفحة 85).

$$TR = NWC - RWC$$

الخزينة = خزينة الأصول (القيم الجاهزة) - خزينة الخصوم (سلفات مصرفية)

أو من خلال الفرق بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم كما تبينه العلاقة التالية:

❖ شروط التوازن المالي الوظيفي: يتحقق التوازن المالي حسب التحليل

الوظيفي، عندما: (بلعور سليمان، 2016، صفحة 43)

✓ الشرط الأول: رأس المال العامل الإجمالي موجب أي أن $NWC > 0$

✓ الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الإجمالي الاحتياج في رأس المال

العامل الإجمالي، أي أن $NWC > RWC$

✓ الشرط الثالث: خزينة موجبة أي أن $TR > 0$ ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين

السابقين

4. دراسة ميدانية للمؤسسة الصناعية (WGS)

«WOOD GROUP SOMIAS» (WGS)، هي مؤسسة خدماتية تعمل ضمن

نشاط الصيانة الصناعية، كما أنها وسيط وداعم للمؤسسات البترولية، الغازية،
والبتروكيماوية.

تم إنشاء المؤسسة المختلطة الجزائرية الأستكلندية (WGS) في الفاتح من شهر

من جوان سنة 2006، برأس مال يقدر بـ 70 000 000 دج مقسم إلى 7000 سهم ذات

قيمة متساوية 10 000 دج، حيث تنازلت مؤسسة أسميدال عن 55% من الأسهم التي

تملكها في مؤسسة SOMIAS إلى مجموعة WOOD GROUP لتحتفظ بـ 45% من
أسهمها فقط.

4.1 تحليل الوضعية المالية لمؤسسة (WGS)

في هذا العنصر سيتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن

المالي وذلك من أجل اعطاء صورة عامة لوضعيتها المالية، وكذا استخدام مؤشرات

التوازن المالي الهيكلية لإعطاء صورة أكثر عمقا.

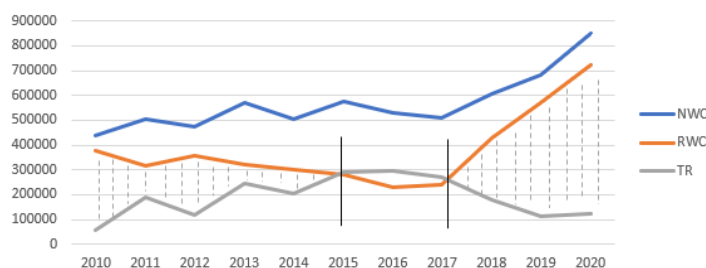
أ- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي يوضح الجدول التالي مؤشر رأس المال العامل الإجمالي (NWC) والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (RWC) ومستوى الخزينة (TR)، للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول 1: مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترة 2010-2020

TR	BFRG	FRNG	البيان السنوات
58 960	377 009	435 969	2010
191 112	314 625	505 737	2011
119 436	355 816	475 252	2012
246 150	323 529	569 679	2013
204 468	302 250	506 718	2014
290 426	282 922	573 348	2015
298 077	230 971	529 048	2016
270 638	239 177	509 815	2017
181 246	426 777	608 023	2018
113 027	570 463	683 490	2019
124 293	724 333	848 626	2020

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة (WGS) لتوضيح الجدول أعلاه تم تمثيل تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة في الشكل الموالي:

الشكل 1: تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترة 2010-2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول 1

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي قد تطور داخل رواق حيث الحد الأدنى يمر من قيمة سنتي 2010 و2017، والخط الأعلى يمر على قيمة سنتي 2011 و2020، وهذا الرواق متجه إلى الأعلى قليلا.

✓ بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: من الشكل أعلاه يلاحظ أن تطور الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي قد مر بأربعة (4) مراحل، حيث تميز الاتجاه العام بالانخفاض على مدى ثلاث مراحل متتالية خلال الفترة (2017-2010)، أما المرحلة الأخيرة تعتبر استثنائية تميزت بارتفاع معتبر في الاحتياج بالنظر إلى تغير قيم كل من استخدامات الاستغلال من جهة وموارد الاستغلال من جهة أخرى من 2018 الى غاية 2020.

✓ **مستوى الخزينة:** يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه خلال الفترة 2010-2015 تطورت الخزينة بين ارتفاع وانخفاض بالتناوب، وبعدها واصلت الارتفاع قبل أن تسجل انخفاضا على مدى سنتين، ويعني ذلك تسجيل الخزينة لفروق متفاوتة من سنة إلى أخرى.

عموما يلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي يفوق حجم الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وبالتالي تتوفر المؤسسة على مستوى خزينة معتبر (خزينة موجبة)، ولكنها ظلت دون مستوى الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015، وخلال السنتين 2015 و2017 ارتفع مستوى الخزينة عن مستوى الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي الذي ارتفع ابتداء من سنة 2017، وعليه انخفض مستوى الخزينة ليصل إلى أقل مما سجل في سنة 2011، ولكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث بدأ في الارتفاع خلال سنة 2019، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة قد عززت خزيتها.

ب- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي الهيكلية
تتمثل مؤشرات التوازن المالي الهيكلية في رأس المال العامل الهيكلية، الاحتياج في رأس المال العامل الهيكلية والخزينة الهيكلية، الجدول التالي يلخص نتائجها.
الجدول رقم 2: النسب المئوية لحاصل قسمة مؤشرات التوازن المالي على رقم الاعمال للمؤسسة للفترة 2010-2020

السنوات		البيان									
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	رقم الاعمال
1595224	1626764	1820454	1161434	1347831	1342982	1423322	1314295	1183841	1115090	1057239	رقم الاعمال
53,20	42,02	33,40	43,90	39,25	42,69	35,60	43,34	40,14	45,35	41,24	(رأس المال العامل الإجمالي / رقم الاعمال) * 100%
45,41	35,07	23,44	20,59	17,14	21,07	21,24	24,62	30,06	28,22	35,66	(الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي / رقم الاعمال) * 100%
7,79	6,95	9,96	23,30	22,12	21,63	14,37	18,73	10,09	17,14	5,58	(الخزينة / رقم الاعمال) * 100%
118,35	120,69	135,07	86,17	100	99,64	105,60	97,51	87,83	82,73	78,44	(رقم الاعمال / رقم الاعمال لسنة 2016) * 100%

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة (WGS) من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الهيكلية يقدر بـ 17,14% والذي يوافق سنة 2016، حيث كل ما فاقت نسب الاحتياج عن القيمة الهيكلية دل ذلك على ارتفاع أو زيادة في نشاط المؤسسة أو تمويل المؤسسة لزبائنها، ولكن لا يمكن توضيح ذلك إلا بعد قياس التغير في رقم الاعمال.

فبالنسبة للسنة الأولى قدر رقم الاعمال بـ 1057239 حيث يمثل 78,44% من رقم الاعمال سنة 2016 في حين أن حجم الاحتياج يمثل 35,66% من حجم رقم الاعمال لسنة 2016، معنى ذلك المؤسسة تقوم بتمويل زبائنها أو لم تجد موردين، اما بالنسبة لباقي السنوات فنسبة الاحتياج دون نسبة تغير النشاط.

أما بالنسبة لسنة 2017 فيلاحظ أن حجم النشاط انخفض بنسبة 13,83% مقارنة بـ 2016 في المقابل ارتفع الاحتياج بنسبة 3%، أما في السنوات الثلاث الأخيرة (2018، 2019

و(2020) يلاحظ ارتفاع في رقم الاعمال والاحتياج على حد سواء. أما بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي الهيكلي فقدر بـ 41,24% وهو موافق لسنة 2010 وبمقارنته مع باقي السنوات يلاحظ أن المؤسسة تتمتع بمستوى عالي ومتزايد منه مقارنة بتناقص حجم النشاط وبالتالي المؤسسة تستخدم هذا الفائض في تمويل الزبائن أو الخزينة، أما فيما يخص الزبائن فقد لوحظ سابقا أن مستوى الاحتياج يرتفع بنسب أكثر من نسب انخفاض حجم النشاط، في حين أن حجم الخزينة الهيكلية قدرت بـ 5,58% وهي موافقة لسنة 2010 وبمقارنتها مع باقي السنوات يلاحظ أنها في تزايد مستمر حيث بلغت ما يقارب 5 أضعاف (2016) ولم تقل عن ضعف (2019). غير أن النتائج السابقة تظل مرهونة بعامل أساسي متمثل في ممارسة أو عدم ممارسة المؤسسة لإدارة الأرباح، وهذا ما سيتم التأكد منه.

2.4 التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح على مستوى مؤسسة (WGS)

يتم التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح وفق نموذج Modified Jones 1995 باتباع الخطوات التالية:

(1) حساب المستحقات الكلية $TA_{i,t}$: يتم حساب المستحقات الكلية بالاعتماد على مدخل التدفقات النقدية، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول 3: المستحقات الكلية للمؤسسة للفترة 2014-2020

البيان	$NI_{i,t}$	$CFO_{i,t}$	$TA_{i,t}$
2014	56 841	240 668	-183 827
2015	70 132	174 770	-104 638
2016	29 141	196 049	-166 908
2017	-43 563	167 296	-210 859
2018	87 014	138 200	-51 186
2019	76 968	106 907	-29 939
2020	83 251	237 321	-154 070

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة (WGS)

(2) تقدير المستحقات غير الاختيارية $NDA_{i,t}$ ، وذلك من خلال تقدير معلمات نموذج Modified Jones 1995، والجدول التالي يوضح كل المعطيات الضرورية لتقدير معلمات النموذج α_1 ، α_2 ، α_3 وقيمة ε .

الجدول 4: العناصر الضرورية لتقدير معلمات النموذج للفترة 2014-2020

البيان	$TA_{i,t} / A_{i,t-1}$	$1/A_{i,t-1}$	$(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}$	$PPE_{i,t} / A_{t-1}$
2014	-0,147901801	0,000000804570604691129	0,087719919	0,201996301
2015	-0,094013277	0,000000898462102419289	-0,072182445	0,233515691
2016	-0,143658582	0,000000860705192978711	0,004173559	0,212393638
2017	-0,185606167	0,000000880238298112065	-0,164073778	0,171270606
2018	-0,048843607	0,000000954237626162142	0,62886168	0,179537901
2019	-0,017713645	0,000000591657860825505	-0,015126325	0,123504437
2020	-0,087516104	0,000000568028192375244	-0,164591281	0,104082078

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel

أثر ممارسة إدارة الأرباح على التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة
WOOD GROUP SOMIAS للفترة 2010-2020

لتقدير معلمات نموذج Modified Jones 1995 $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ وقيمة $\epsilon_{i,t}$ عتم استخدام برنامج stata v16 وتم التحصل على النتائج التالية:

$\alpha_1 = -135884,1$ $\alpha_2 = 0,2380343$ $\alpha_3 = -0,6039267$ $\epsilon_{i,t} = 0,106005$
ومنه يمكن تقدير المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 5: المستحقات غير الاختيارية للفترة 2014-2020

البيان السنوات	$NDA_{i,t} / A_{i,t-1}$
2014	-0,101544186
2015	-0,146800006
2016	-0,114040478
2017	-0,180804976
2018	-0,056266193
2019	-0,052580107
2020	-0,073217316

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel

(3) تقدير المستحقات الاختيارية $DAC_{i,t}$ ، الجدول التالي يوضح نتائج ذلك.

الجدول 6: المستحقات الاختيارية للفترة 2014-2020

البيان السنوات	$TA_{i,t} / A_{i,t-1}$	$NDA_{i,t} / A_{i,t-1}$	$DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$
2014	-0,147901801	-0,101544186	-0,046357614
2015	-0,094013277	-0,146800006	0,052786728
2016	-0,143658582	-0,114040478	-0,029618104
2017	-0,185606167	-0,180804976	-0,004801191
2018	-0,048843607	-0,056266193	0,007422586
2019	-0,017713645	-0,052580107	0,034866462
2020	-0,087516104	-0,073217316	-0,014298788

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel

(4) تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح

إذا زادت المستحقات الاختيارية عن متوسطها فإن المؤسسة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة، وتعطي متغيراً وهمياً (1) وإلا فإنها لم تقم بممارسة إدارة الأرباح وتعطي الرقم (0)، حيث أن متوسطها الحسابي يقدر بـ 0,000000011329. والنتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول الموالي.

الجدول 7: ممارسة المؤسسة لإدارة الأرباح للفترة 2014-2020

البيان السنوات	$DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$	الممارسة
2014	-0,046357614	0
2015	0,052786728	1
2016	-0,029618104	0
2017	-0,004801191	0
2018	0,007422586	1
2019	0,034866462	1
2020	-0,014298788	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel

يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها والمبينة في الجدول أعلاه أن مؤسسة (WGS) قد قامت بممارسة إدارة الأرباح، وذلك في سنة 2015، 2018، 2019 والتي تقدر مستحققاتها الاختيارية بـ 0,052786728، 0,007422586، 0,034866462 على التوالي، وهي أكبر من متوسطها الحسابي الذي يساوي 0,000000011329. أما في السنوات 2014، 2016، 2017، 2020 فالمؤسسة لم تقم بممارسة إدارة الأرباح، وذلك لأن المستحقات الاختيارية المقدره كانت أقل من متوسطها الحسابي. وبما أن قيمة متوسط المستحقات الاختيارية موجب، فإن ذلك يفسر بأن المؤسسة استخدمت المستحقات الاختيارية بشكل موجب، وبالتالي مارست إدارة الأرباح صعوداً، عن طريق زيادة الأرباح.

3.4 دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على التوازن المالي لمؤسسة (WGS)

من أجل دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على مؤشرات التوازن المالي تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإحصائية SPSS v19 ومعامل الارتباط الخطي

أ. دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على رأس المال العامل الإجمالي

الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول 8: نتائج دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على رأس المال العامل الإجمالي

معامل الارتباط (R)	معامل التفسير (R^2)	مستوى الدلالة (Sig)
0,191	0,037	0,878

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS v19

يتضح من الجدول أعلاه وجود ارتباط موجب وضعيف بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر رأس المال العامل الإجمالي، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط (R) بـ (0,191؛ 0,878)، ويشير معامل التفسير (R^2) والذي قدر بـ (0,037) إلى أن 3,7% من التغيرات التي طرأت على رأس المال العامل الإجمالي سببها ممارسة إدارة الأرباح، والنسب الباقية والمقدرة بـ 96,3% تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة.

وبما أن مستوى الدلالة المقدر بـ 0,878 أكبر من مستوى المعنوية 0,05 فإنه لا يوجد أثر لممارسة إدارة الأرباح على مؤشر رأس المال العامل الإجمالي.

ب. دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول 9: نتائج دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

معامل الارتباط (R)	معامل التفسير (R^2)	مستوى الدلالة (Sig)
0,392	0,154	0,743

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS v19

يتضح من الجدول أعلاه وجود ارتباط موجب وضعيف جدا بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط البسيط (R) بـ (0,392؛ 0,743)، ويشير معامل التفسير (R^2) والذي يقدر بـ (0,154) إلى أن 15,4% من التغيرات التي طرأت على الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي سببها ممارسة إدارة الأرباح، والنسب الباقية والمقدرة بـ 84,6% تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة. وبما أن مستوى الدلالة المقدر بـ 0,743 أكبر من مستوى المعنوية 0,05 فإنه لا يوجد أثر لممارسة إدارة الأرباح على مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

ت. دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الخزينة
الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول 10: نتائج دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على الخزينة

معامل الارتباط (R)	معامل التفسير (R^2)	مستوى الدلالة (Sig)
0,510	0,260	0,659

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS v19

يتضح من الجدول أعلاه وجود ارتباط موجب ومتوسط بين ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر الخزينة، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط البسيط (R) بـ (0,510؛ 0,659)، ويشير معامل التفسير (R^2) والذي قدر بـ (0,260) إلى أن 26% من التغيرات التي طرأت على مستوى الخزينة سببها ممارسة إدارة الأرباح، والنسب الباقية والمقدرة بـ 74% تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة. بما أن مستوى الدلالة المقدر بـ 0,659 أكبر من مستوى المعنوية 0,05 فإنه لا يوجد أثر لممارسة إدارة الأرباح على مؤشر الخزينة.

5. خاتمة:

من خلال دراسة حالة مؤسسة (WGS)، تم اختبار الفرضيات المطروحة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- المؤسسة تمتلك هامش أمان موجبا خلال كافة سنوات الدراسة، مما انعكس بالإيجاب على مستوى الخزينة، الشيء الذي جعل المؤسسة في حالة توازن مالي مستمر وعلى مدى كل فترة الدراسة، وذلك ما ينفي الفرضية العدمية الأولى التي مفادها: لا تتمتع مؤسسة (WGS) بمستوى توازن مالي مناسب للإمكانيات الاقتصادية والمالية؛
- مارست مؤسسة (WGS) إدارة الأرباح صعودا عن طريق زيادة الأرباح في السنوات الثلاث 2015، 2018، و2019، حسب نموذج Modified Jones 1995 وهو

ما ينفي الفرضية العدمية الثانية التي مفادها أن مؤسسة (WGS) لا تمارس إدارة الأرباح خلال مدة الدراسة؛

- لا تؤثر ممارسة إدارة الأرباح المقاسة بالاستحقاقات حسب نموذج Modified Jones 1995 على التوازن المالي، انطلاقاً من أن مستوى الدلالة (Sig) المتحصل عليه من دراسة أثر ممارسة إدارة الأرباح على كل من رأس المال العامل الإجمالي، الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، ومؤشر الخزينة هي 0,878، 0,743 و 0,659 على التوالي وجميعها أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، وبالتالي فإن الفرضية العدمية الثالثة والتي تنص على أنه: لا تؤثر ممارسة إدارة الأرباح من قبل مؤسسة (WGS) على التوازن المالي هي فرضية مقبولة، وذلك لأن ممارسة إدارة الأرباح من قبل المؤسسة محل الدراسة ضعيفة جداً مما أدى ذلك لعدم تأثر مستوى التوازن المالي بتلك الممارسات.

التوصيات

- تنمية الثقافة المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية والمستثمرين فيما يخص ممارسات إدارة الأرباح حتى يكونوا أكثر دراية لها ولأثرها على قراراتهم؛
- زيادة الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي من أجل وضع حد آني لممارسات إدارة الأرباح.

6. قائمة المراجع:

- 1) I Putu Edi Darmawan, Sutrisno Tn, Endang Mardiaty(2019): "Accrual Earnings Management and Real Earnings Management", International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding (IJMMU), Vol 6, N° 2, Indonesia.
- 2) Imen Mahjoub, Anthony Miloudi(2015): "Earnings Management : A Review of Literature", Conference Euro And The European Banking System : Evolutions And Challenges, Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Romania.
- 3) WWW.SEC.GOV. (2021, Mai 14).
- 4) الهادي آدم محمد إبراهيم، مصطفى هارون(2016): "المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح سوق المال في الخرطوم"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 55، جامعة المستنصرية، العراق.
- 5) الياس بن ساسي، يوسف قريشي(2006): "التسيير المالي"، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن.
- 6) بلعور سليمان(2016): "التسيير المالي"، دار مجدلاوي، ط1، الأردن.
- 7) بوبكر رزيقات(2018-2019): "أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على إدارة الأرباح"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

- 8) جبر إبراهيم الداعور (2013): "أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 2، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- 9) حوراء عبد الامير أحمد (2019): "أثر جودة التدقيق على عمليات إدارة الأرباح"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 3، جامعة نابل، العراق.
- 10) خالد فتحي جابر، أسامة وجدي (2018): "إطار مقترح لقياس أثر إدارة الأرباح على العوائد غير العادية والمخاطر غير المنتظمة للأسهم العادية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد 1، جامعة الاسكندرية، مصر.
- 11) خالد عادل، موسى سعداوي (2017): "استخدام نموذج جونز المعدل في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء 1، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر.
- 12) دردوري لحسن (2014-2015): "التشخيص المالي"، مطبوعة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 13) عباس فاضل علي (2019): "إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، جامعة المثنى، العراق.
- 14) فداوي أمينة (2013-2014): "دور ركائز الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- 15) فؤاد صديقي (2015): "سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي"، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة قسدي مرباح، الجزائر.
- 16) مجيد عبد الحسين هاتف المرياني، علاء عبد الحسين صالح، الهام جعفر حميد الشاوي (2015): "إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، جامعة أم البواقي، الجزائر.